

Distr.
GENERAL

A/C.5/53/56
19 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٢٧ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة
لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار
الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

١ - في الفقرة (د) من المقرر ٤٨٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، قررت الجمعية العامة إرجاء النظر في معاملة الرصيد غير المرتبط به الناشئ فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى أن يتم تقديم تقرير الأداء النهائي عن قوات الأمم المتحدة للسلام.

٢ - وليس من المتوقع أن يصدر تقرير الأداء النهائي عن قوات الأمم المتحدة للسلام حتى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بسبب العديد من البنود المعلقة، التي لا يزال يجري التفاوض بشأن بعضها مع البلدان المساهمة بقوات. ومن المنتظر أن يتضمن تقرير الأداء النهائي طلبا اعتماد أموال إضافية من جانب الجمعية العامة من أجل تسوية المبالغ المستحقة للحكومات. غير أنه لن يكون من الممكن تحديد المبالغ الدقيقة التي سيتم اعتمادها و/أو توزيعها إلى أن يتم تحديد جميع المسائل التالية تحديدا نهائيا:

(أ) تحديد المبالغ المدين بها مقابل استخدام المعدات المملوكة للوحدات، فضلا عن إعادة تسديد قيمة خسائر المعدات. ومن بين ما مجموعه ٣٠ من البلدان المساهمة بقوات، لم يتم التحديد النهائي للمبالغ المدين بها مقابل استخدام المعدات إلا بالنسبة لـ ١٣ بلدا فحسب. ولم تعالج بعد مسألة التعويض عن خسارة المعدات المملوكة للوحدات. وتجدر في هذا الصدد ملاحظة أن المادة ١١٠-٣٢ من النظام المالي قد عدلت مؤخرا بغرض توسيع ولاية مجلس استعراض الممتلكات بحيث تشمل النظر في المطالبات الواردة من الحكومات عن الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالمعدات المملوكة للوحدات التي أسهمت بها في عمليات حفظ السلام وما شابهها من عمليات؛

وبمجرد تحديد إجمالي المبلغ الذي سيعاد تسديده، ينتظر أنه سيتعين اعتماد أموال إضافية لتغطية جميع تكاليف إعادة التسديد. ويذكر أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت، في الفقرة ١٨ من تقريرها A/50/903/Add.1، بتخفيض الاعتماد المرصود للمعدات المملوكة للوحدات بمقدار ٥١,٥ مليون دولار، ريثما ترد نتائج استعراض الدراسات الاستقصائية التي يجريها موظفو قوات السلام التابعة للأمم المتحدة وما يجرؤونه بعد ذلك من مفاوضات مع الوحدات. وفي القرار ٢٣٥/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أحاطت الجمعية العامة علما بالتعليقات الواردة في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، وقررت أن تبقي قيد الاستعراض المبالغ الواردة في الميزانية لإعادة التسديد بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات، وذلك ريثما تكتمل الجهود التي يضطلع بها الأمين العام لتجهيز المطالبات المعلقة المتصلة بإعادة التسديد بالنسبة للمعدات المملوكة للوحدات؛

(ب) تجهيز مطالبات الحكومات عن السلع والخدمات المقدمة إلى قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. استمر ورود المطالبات، وفي بعض الحالات لم تحجز في الحسابات أية أموال للوفاء بتكاليف هذه السلع والخدمات. وورد حتى الآن ما مجموعه ١٧ مطالبة من تسع حكومات يبلغ مجموع قيمتها حوالي ١٣ مليون دولار. وسيلزم اعتماد أموال إضافية لتسوية هذه المطالبات؛

(ج) تسوية مطالبات الوفاة والعجز. من بين ما مجموعه ٧٣٣ ١ حادثة أبلغ عنها، تمت الموافقة على تسديد ما مجموعه ٤٧٦ مطالبة حتى الآن. ويبلغ مجموع قيمة هذه المطالبات ٣٨ مليون دولار. ورصد ما مجموعه ٤٤ مليون دولار لغرض تسوية مطالبات الوفاة والعجز. وقد يلزم رصد أموال إضافية لهذا البند إذا ما قدمت مطالبات أخرى تتجاوز الأموال المتوفرة؛

(د) تسوية إعادة تسديد تكاليف القوات. هناك حالتان معلقتان حاليا فيما يتصل بإعادة تسديد تكاليف القوات، إحداهما تتعلق بإعادة تسديد تكاليف إضافية، والأخرى باستعادة مدفوعات سددت بالفعل. ويجري التفاوض بشأن الحالتين مع الحكومتين المعنيتين؛

(هـ) استعراض الحسابات وتصفية الالتزامات. يبلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة حاليا قرابة ٤٢٢ مليون دولار، منها حوالي ١٦٨ مليون دولار للمعدات المملوكة للوحدات وحوالي ستة ملايين دولار لتعويضات الوفاة والعجز. والوفورات الناتجة عن أية التزامات تقرر أنها لم تعد لازمة وصفت فيما بعد سيتم توفيرها للدول الأعضاء لخصمها من أية اشتراكات مقررة إضافية تقرر بالنسبة لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة.

٣ - كما سيلزم اعتماد أموال إضافية لقيمة التبرعات العينية الداخلة في ميزانية قوة الرد السريع، التي قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٣٥/٥٠، أن تدخل في الميزانية المقسمة على الدول الأعضاء لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن يعاد تسديدها إلى الدول الأعضاء المعنية. وقدرت قيمة هذه التبرعات بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار.

٤ - وثمة أمور معلقة أخرى تشمل استرداد المدفوعات التي سددتها قوات السلام التابعة للأمم المتحدة مقابل أصناف كان ينبغي توفيرها دون تكلفة بموجب اتفاقات مركز القوات، وكذلك مطالبة من حكومة البوسنة والهرسك بمبلغ ٧٠,٧ مليون دولار. وقد طلبت الجمعية العامة، في القرار ١٢/٥١ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، إلى الأمين العام أن يواصل استرداد هذه النفقات، وأن يحتجز تسوية المطالبات المقدمة من الحكومات المعنية حتى تحل مسألة النفقات. ولم تسدد للأمم المتحدة حتى الآن أية أموال من هذه النفقات، كما لم تسدد أية مدفوعات إلى حكومة البوسنة والهرسك.

— — — — —